بنية القاعدة النحوية في تصورات مؤلفات "أصول النحو"

قراءة في "الخصائص" لابن جني و"لمع الأدلة" و"الإغراب" للأنباري و"الاقتراح" للسيوطي

د. خالد عبد الحليم العبسي*

ملخّص البحث:

يتناول هذا البحث بالتحليل والنقد عددا من المؤلفات التراثية الناظرة في أسس القاعدة النحوية، وقد أُطلق على الحقل العلمي لذلك النوع من النظر مصطلح "أصول النحو". يرى البحث أن المشكلة الأولى لتلك المؤلفات أنها وقعت في محاكاةِ علومٍ غير لغوية، وأنها في الوقت نفسه لم تنطلق من صميم جهود النحاة الأوائل؛ أي النحاة السمّاعين الذين تشكّلت على أياديهم القاعدة النحوية. ذلك الوضع أوقع تلك المؤلفات في مشكلات متعددة، مثل إغفال أمور من أسس القاعدة النحوية، أو إيراد أمور في أسس القاعدة النحوية وليست منها، أو رفع أمور فرعية إلى مستوى الأسس، وكل ذلك قد أعاق عن تصور القاعدة النحوية على واقعها.

* أستاذ اللسانيات المساعد- كلية اللغات- جامعة صنعاء- الجمهورية اليمنية.

The Structure of Arabic Grammatical Rules as Conceptualized by the Scholars of *Usul al-Nahw* 'The Principles of Arabic Grammar': A critical Study of ' al-Khasais' by Ibn Jini,' 'al-Luma'' and 'al-Ighrab' by al-Anbari and 'al-Iqtirah' by al-Syuti

Dr. Khaled Abdul-Haleem Alabsi

Abstract:

This is an analytical and critical study of four Arabic traditional books that tackle the foundations of Arabic Grammatical rules. These books, among others, constituted in Arabic tradition what have become known *Usul al-Nahw* 'The Science of Principles of Arabic Grammar.'

This Study maintains that these books have two main epistemological problems. First, they imitate some non-linguistical. Second, they do not base their theoretical reasoning on the core achievements of the old Grammarians who would hear directly from their **A**rab informants and whose efforts brought about the foundation of Arabic Grammar. These two problems led to an occurrence of points of weakness in these books such as mentioning aspects that have nothing to do with Arabic grammatical rules and, in the same time, ignoring aspects that are central in Arabic grammatical mode of thinking. Moreover, one can notice that these books elevate some minor issues to the position of central issues. These weaknesses make the assessed books fall short to theoretically conceptualize Arabic Grammatical rules as they really appear in the fundamental sources of Arabic Grammar such as *al-Kitāb* 'The Book' by Sībawayh.

يمثّل النظر في التفكير النحوي وبنية القاعدة النحوية عند العرب مرحلة مختلفة عن المُمارسة المباشرة للقاعدة النحوية التي ابتدأ بها النحاة، ويُمكننا أن نفرّق في التراث العربي بين مؤلفات اختصّت بالنحو نفسه ومؤلفات اختصّت بالتفكير النحوي، ولا شك في أن النوع الثاني يعكس تطورا في الوعي المتراكم عند أصحاب تلك المؤلفات.

وإذا تناولنا القضية السالفة على وجه أكثر تفصيلا؛ فلنا أن نذكر هنا أمرين؛ أحدهما: أن المؤلفات الناظرة في أسس النحو قد تأخرت ظهورا عن المؤلفات الأولى التي مارست النحو نفسه

(سيأتي بيانه تفصيلا)، والآخر: أن المؤلفات النحوية الأولى لا تنصّ على المنهجية المتبعة في بناء القاعدة النحوية، بل تنطلق إلى الممارسة العَمَلية، وإنَّ غياب النص على المنهج في تلك المؤلفات لا يختلف في شِقّي القاعدة النحوية؛ الشق المتعلّق بجمع المادة اللغوية المتنوّعة، والشق المتعلّق بطريقة استخراج القاعدة من تلك المادة اللغوية المتنوّعة.

وإذا عُدنا إلى أوائل مؤلفات النحاة (بحسب ما وصلنا[1]) فسنذكر أنها قد اختلفت في طبيعتها؛ فمنها مؤلفات "النحو المبوب"؛ مثل كتاب سيبويه، ثم المقتضب للمبرّد ونحو ذلك، ومنها مؤلفات "النحو القرآني" مثل: معاني القرآن للفراء، ومعاني القرآن للأخفش، ونحو ذلك، وثمة اختلافٌ في عرضِ النحو بين النوعين. فأما النوع الثاني فكان يعرض النحو تبعًا لعرض النص القرآني، وأما النوع الأول فقد عرض القاعدة النحوية ابتداء، واستعمل التبويب لتجزيء ذلك العرض، وقد نظن هنا أن هذا النوع كان أولى بالنصّ منهجية تشكُّل القاعدة النحوية؛ غير أن ذلك لم يكن، وقد استوى النوعان في إغفال ما أُغفل، ولم يعد في سبيل اكتشاف أسس القاعدة سماعا وتقعيدا إلا تتبّعُ صنيع النحاة الأوائل في كتبهم.

إن هذا السياق المرتبط بإغفالِ مؤلفات النحاة الأوائل النصَّ على المنهجية -يجعل الكتب الناظرة في ذلك الشأن أكثر أهمية وأجدرَ بالقراءة والتحليل، ويمكننا أن نضيف أن التأليفات في هذا النوع من البحث قليلة جدا، إذا ما قورنت بالتأليفات في النحو نفسه، وقد اخترنا في هذا البحثِ النظرَ في تلك المؤلفات من أول ظهورها حتى القرن العاشر. تلك مدةٌ كافية تغطّي نحو ستة قرون وتشمل عددا من المؤلفات، وهي -على وفق الترتيب الزمني- "الخصائص" لابن جني ت.392هـ، و"لمع الأدلة" و"الإغراب في جدل الإعراب" وكلاهما للأنباري ت.577هـ، و"الاقتراح في أصول النحو" للسيوطي ت.911هـ.

أولا: ظهور مؤلفات البحث في "التفكير النحوي"

إذا كان أقدم مؤلف نحوي بين أيدينا هو "الكتاب" لشيخ النحاة سيبويه ت.180هـ، فإنّ أول كتاب نقف عليه يصرّح مؤلفه بأنه وضعه استقلالا للبحث في "أصول النحو" هو

"الخصائص" لابن جني ت.392هـ، ومعنى ذلك أن بين أقدم تأليف نحوي (فيما نقف عليه) وأقدم تأليف ينصّ مؤلّفه على أنه وضعه في التفكير النحوي (فيما نقف عليه) ما يربو على قرنين من الزمان بقليل، ومما يُذكر إلى جوار هذا الحكم الموجز استكمالا للصورة أن ابن جني ينقل حضورا لذلك النوع من التفكير سابقا على مؤلَّفه؛ فنجد في مقدمة "الخصائص" تطرّقا إلى قضية السبق في تناول هذا المجال المعرفي. قال ابن جني: "فأما كتاب أصول أبي بكر فلم يُلمم فيه بما نحن عليه، إلا حرفًا أو حرفين في أولهن، وقد تعلق عليه به. وسنقول في معناه، على أن أبا الحسن قد كان صنّف في شيء من المقاييس كُتيبا، إذا أنتَ قرنته بكتابنا هذا علمتَ بذاك أنا نبنا عنه فيه، وكفيناه كلفة التعب به، وكافأناه على لطيف ما أولاناه من علومه المسوقة إلينا، المفيضة ماء البشر والبشاشة علينا"[2].

يذكر أبو الفتح هنا سَبْقينِ:

الأول: السبق في تناول الموضوع، وقد أشار إلى "الأصول في النحو" لابن السراج مُقلّلا مما ورد فيه. وكتاب ابن السَّراج -في الأصل- تأليف من النحو المبوّب، وإن ورد في عنوانه مصطلح "الأصول"، ولنا أن نستحضر أنّ مصطلح "أصول النحو" لم يكن قد استقر آنذاك على المعنى المراد عند ابن جني ومَن تبعه مِن بعد[3]، ويبدو أن ما قصَدَهُ ابن جني بحديث ابن السراج في أول كتابه، وما وَصَفَه بأنه نزر قليل هو ما ذكره من اعتلالات النحويين وأنها على ضربين، منها المؤدّي إلى معرفة كلام العرب، ومنها علة العلّة[4]، وتناولُه تقسيم العلل إلى أُوَلٍ وثَوانٍ[5]، وذكرُه أن القياس المطرد لا يقدح فيه الحرفُ الشاذ عنه[6]، فكلامُه على أنواع الشاذ، وأنه على ثلاثة أضرب[7].

الثاني: السبق في التأليف في الموضوع، وقد أشار ابن جني إلى كتاب "المقاييس" لأبي الحسن الأخفش، وقد اقترنت تلك الإشارة بتصغير حجمه "كتيب"؛ غير أن ما يُشكل هنا أنها إشارة إلى غير موجود، فكتاب أبي الحسن -فيما أعلم- لم يبلغنا، وكان الوقوف على "المقاييس" سيفيد في تحديد القيمة العلمية للكتاب على وجه تفصيلي، وسيسمح لنا بالحكم على قيمة ما وقع من

تناول لهذا المجال المعرفي في ذلك الوقت المُبكّر؛ إذ توفي الأخفش سعيد بن مسعدة في 215هـ، وذكرَ كتابَ الأخفش أيضا ابنُ النديم في ترجمته، وجعل ترتيبه رابعا بين كتبه قائلا: "والمقاييس في النحو"[8]، ولم يُشر صاحبُ "الفهرست" إلى شيء من مضمونه، كما لم يذكر أنه وقف عليه بنفسه مثلما يذكر أحيانا في بعض الكتب فيشير إلى عدد صفحاتها، ويصف خطّها[9]. وفي الوقت نفسه لا نقف عند ابن جني على تصريح في النقل عن "المقاييس"، وإن كان قد نقل من آراء الأخفش ما له تعلّقٌ بأصول النحو[10].

ونعود هنا إلى شيء في كلام ابن جني، وهو أنه يقول أولا: "لم نر أحدًا من علماء البلدين تعرض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه"[11]، ثم يقول: "على أن أبا الحسن قد كان صنّف في شيء من المقاييس كُتيبا، إذا أنتَ قرنته بكتابنا هذا علمتَ بذاك أنا نُبنا عنه فيه"[12]. يهمنا هنا التوفيق بين النفي والإثبات في كلامه، فيحتمل أن المقصودَ بنفيه عملَ كتابٍ قبله عملُ كتاب كبير، و"المقاييس" كتيب صغير؛ ومعنى ذلك أن أبا الفتح ينسب لنفسه أوليةَ صنع كتاب كبير، ويحتمل أن المقصودَ بنفيه طريقةُ التأليف، فالنفي يتوجه إلى كتاب يتناول أصول النحو على طريقة أصول الكلام والفقه، وربما يقصد هنا، تحديدا، الشمولَ لقضايا أصول النحو، كما اشتملت كتب أصول الفقه وأصول الكلام على موضوعاتها، وقد يُقال: إنه يقف في صف هذا الاحتمال أن ابن النديم ذكر كتاب الأخفش قائلا: "والمقاييس في النحو" ويُستدل بأن زيادة "في النحو" دالة على أن الكتاب في مستوى الجزئيات لا الأصول، غير أن زيادة "في النحو" إضافةٌ شارحةٌ من صاحب "الفهرست" لبيان مجال الكتاب، وقد استعمل هذه الطريقة في غير موضع[13]، بل إنه قال في السياق نفسه؛ أي سياق سرد كتب الأخفش: "وله كتاب الأوسط في النحو"، والمعروف أن الكتاب اسمه "الأوسط" وحسب.

ثانيا: ظهور مصطلح "أصول النحو"

مما يلفت النظر أن مصطلح "أصول النحو" على مستوى عنوانات مؤلفاته متأخر جدا في الظهور، ونجده أول مرة عند السيوطي "الاقتراح في أصول النحو"[14]، لكن وجود المصطلح كان

أسبق من ذلك؛ مثلما كان وجود هذا النوع من التأليف أسبق أيضا، وإن لم يرد في تلك التأليفات مصطلح "أصول النحو" في عناوينها.

وقد ظهر "أصول النحو" مصطلحا دالا على حقل معرفي خاص أول مرة -فيما نعلم- عند ابن جني، وفي ذلك السياق يظهر وعيه بخصوصية هذا المجال من البحث اللغوي. قال في مقدّمة "الخصائص": "وذلك أنّا لم نر أحدًا من علماء البلدين تعرض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه"[15]، وهنا يستعمل مصطلح "أصول النحو" ويؤكد معرفته بأبعاده حين يجعله من جنس "أصول الكلام والفقه"، وكان قد قال قبل ذلك: "...وتريني أن تعريد كل من الفريقين: البصريين والكوفيين عنه، وتحاميهم طريق الإلمام به والخوض في أدنى أوشاله وخُلُجه، فضلاً عن اقتحام غماره ولُجَجه إنما كان لامتناع جانبه، وانتشار شعاعه، وبادي تهاجر قوانينه وأوضاعه"[16]، فهو هنا يرى أن ما كان لدى الفريقين من تعريد (هروب) عن مثل هذا التصنيف إنما كان لامتناعه، وتحاميهم الخوض فيه، وكل ذلك مشير إلى أنه يعدّه مستوى آخر من البحث في النحو، وقال ابن جني في موطن آخر: "وليكون هذا الكتاب ذاهبًا في جهات النظر؛ إذ ليس غرضُنا فيه الرفعَ والنصبَ والجرَّ والجزمَ، لأنّ هذا أمر قد فُرغ في أكثر الكتب المصنّفة فيه منه، وإنّما هذا الكتاب مبنيّ على إثارة معادن المعاني، وتقرير حال الأوضاع والمبادي، وكيف سرت أحكامها في الأحناء والحواشي"[17]، وهنا يذكر أنه ليس غرضُه من كتابه الرفعَ والنصبَ والجرَّ والجزمَ، ويُتبع ذلك بأنّ ذلك قد فُرغ منه في أكثر الكتب، والاقتباسات السالفة تجعلنا نحكم باطمئنان بوعي ابن جني بإرادة التأليف في حقل معرفي خاص "أصول النحو"، وبوعيه باختلاف مستوى هذا النوع من البحث عن مستوى البحث في النحو نفسه[18].

ثالثا: موضوعات "أصول النحو" في كتاب "الخصائص"

يُعد كتاب ابن جني أقدم تأليف يصل إلينا مما وضع استقلالا في هذا المجال، وهو في الوقت نفسه أكبرها حجما وأكثرها أصالة، ولذلك لم يخلُ ما بعده مِن التأثر به على وجه من الوجوه[19]، وقد جاءت فيه موضوعات "أصول النحو" مفرّقة غير مرتّبة. من أجل ذلك كله اخترنا

عرض "الخصائص" والوقوف على موضوعات "أصول النحو" مجموعةً مصنّفة، ويلي ذلك النظرُ في مدى التزام مؤلِّفه بما نص عليه في مقدمته من قصده التأليف فيما لم يعمل فيه أحد من البصريين والكوفيين "أصول النحو"، ثم النظرُ في قيمته، ومقدار ما حقّقه من بيان أسس القاعدة النحوية.

قدّمنا من كلام صاحب "الخصائص" ما يدل على وعيه بكُنه "أصول النحو"، وتصريحه بقصد التأليف فيه، لكن واقع كتابه لم يقتصر على ما صرّح بقصده، بل جاء مبسوطا متنوعا، ونبدأ هنا بعرض ما كان خارجا عن غرضه، ثم نعود إلى لمِّ شتات ما تفرّق مما كان داخلا في "أصول النحو" فتصنيفِ ذلك المفرّق.

تكلّم ابن جني على مسائل صوتية تتعلق بالحركات؛ مثل كميتها[20] ومطلها[21] وتهاجمها[22] ومكانها من الحروف[23]، وتطرق إلى مسائل صرفية كلّية؛ مثل الاشتقاق الأكبر[24]، والإدغام الأصغر[25]، وتناول تداخل الأصول الثلاثية والرباعية والخماسية[26]، وعقد بابا للاستدراك على سيبويه في مسائل من الصرف[27].

وتناول ابن جني مسائلَ من النحو في مستوى جزئياته؛ فشرح مصطلحات نحوية أساساً على وجه متوسّع فيه[28]، وفرّق بين مصطلحات نحوية أُخر[29]، وتكلّم كلاما مطولا موسّعا على الحذف، وتناول أنواعا كثيرة مما يُحذف؛ جاعلا ذلك من شجاعة العربية[30]، وتكلّم على أنواع من الفصل بين المتلازمات[31]، وعقد أبوابا للحروف، وتكلّم على زيادتها وحذفها[32]وعلى تناوبها[33]، وعلى تحريفها[34]، وتناول أشياء من التقديم والتأخير[35].

وتطرّق ابن جني إلى مسائل متفرّقة؛ مثل مسائل من المعنى وصلتها باللفظ[36]، ومسألة "أصل اللغة"[37]، وهل وضعت اللغة في وقت واحد أو تتابعت؟[38]، وتحدث على جواز الضرورة الشعرية لمن تأخر عن عصر الاحتجاج[39]، وتناول مسائل في الحقيقة والمجاز[40]، وبيّن مسائل من الاعتقاد وصلتها باللغة[41]، وعقد بابا آخر للاستدراك على علماء سابقين في مسائل من التصحيف والصرف وغيرهما[42].

أما ما يختصّ بأصول النحو فعلا، فقد انتثرَ مُفرّقا في أرجاء كتابه، ومن ذلك تناوله التعليل؛ إما لبيان حقيقة العلل النحوية بين الفقه وعلم الكلام[43]، وإما لتأكيد مشروعيتها بنسبة أصلها إلى العرب[44]، وإما للرد على من اعتقد فسادها[45]، وتحدث على كثير من أحكام التعليل؛ مثل تخصيص العلل[46]، وتعارضها[47]، والفرق بين الموجِب والمجوّز منها[48]، ولزوم العلة[49]، والعلة وعلة العلة[50]، والتعليل بعلّتين[51]، والاختصار في التعليل[52]، والدور في التعليل[53]، والاعتلال بفعل العرب أنفسهم[54]، والزيادة في صفة العلة احتياطا[55]، وبقاء الحكم مع زوال العلة[56]، وفرّقَ بين بعض العلل مما قد يُلبس[57]، وتكلم على بعض العلل؛ مثل الاستغناء[58]، والجوار[59]، والحمل على المعنى[60].

ومما أكثرَ من الكلام فيه أيضا التعارض بين السماع والقياس[61]، وما يوجب له القياسُ شيئا ويأتي السماعُ بضده[62]، والقياس على ما يقلّ[63]، وامتناع السماع فيما يجوزه القياس[64]، وورود ما يخالف الجمهورَ عن العربي[65]، وما ينفرد به الفصيح[66]. وعرّجَ على ذكر العوامل، لكنه تعريج اتسم بالإيجاز الشديد، وآية ذلك أنا لا نجد بابا واحدا للعوامل يختص بالحديث عن العوامل، وفي تعريجه المختصر على العوامل قسَّمها إلى عوامل لفظية، وعوامل معنوية، وذكرَ أن العامل في الحقيقة هو المتكلم نفسه[67].

وتناول أشياء من الشقّ السماعي في القاعدة، أو هي إلى هذا الشق أقرب؛ مثل ثقة العلماء الأوائل بنَقَلَة اللغة[68]، وترك الأخذ عن البادية عند فساد ألسنتهم[69]، وضعف لسان العربي الفصيح[70]، واختلاف لهجات العرب وحجيتها كلها[71]، وحكم ما يسمعه العربي من لهجة غيره[72]، واجتماع اللهجتين في كلام الفصيح[73]، وتداخل اللهجات[74]. وتناول مباحث لمسائل من الجدل النحوي؛ مثل الاعتراض[75]، والاحتجاج بقول المخالف[76]، والدور[77]، وتكلّم عن حجيّة إجماع النحاة[78].

وبعد هذا العرض لا يسعنا سوى الإقرار بأن "الخصائص" سِفر مِن مطولات كتب التراث اللغوي، وقد جمع قضايا في "أصول النحو" على نحوٍ لا نعرف له فيه مثيلا قبله، غير أن ذلك قد

وقع مفرّقا، وممتزجا بمواضيع أخرى؛ إذ طوّفَ في حديثه عن اللغة؛ فما تطرّق إليه من مسائل جزئية صوتية وصرفية ونحوية ومن مسائل متفرّقة -خارجٌ عن حدّ "أصول النحو" الذي صرّح بقصده في المقدمة. أما النظر في مدى تحقيق "الخصائص" لغرضه في الكشف عن "أصول النحو"، أو لِنَقُل بعبارة أخرى: في الكشف عن بنية القاعدة النحوية وأسسها فذلك ما سنتناوله بالتفصيل في العنوان القادم.

رابعا: الخلفية المؤثرة في تأسيس "أصول النحو"، والإشكالية الناجمة عن ذلك

تقدّم كلام ابن جني في مقدمة "الخصائص" الذي قال فيه: "وذلك أنّا لم نر أحدًا من علماء البلدين تعرّض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه"[(79)]، وهنا يثبتُ ابنُ جني غيابا، وهو غياب أصول النحو على طريقة أصول الكلام والفقه، ولا شك في أنها إشارة واشية بأن أصول الكلام وأصول الفقه كانا أنموذجين مُلهمين للفكرة، لكن الإشكالية الجوهرية أن ابن جني وقع في محاكاة تلك العلوم المُلهمة، وهي علوم غير لغوية، لها بنيتها المغايرة. تلك الإشكالية كانت عدوى انتقلت إلى المؤلفات التالية للأنباري وللسيوطي، بل إن المحاكاة عند التالين ربما اتخذت أقصى صورِ المحاكاةِ السلبية. ومن الحق القولُ إنه كان يمكن لتلك العلوم الخارجة عن اللغة أن تكون مُلهِمة لوضع "أصول النحو" فكرةً موازية؛ لكن الواقع أن "أصول النحو" وقع فكرةً محاكية في كثير من الأمر، تلك المحاكاة حرفت تلك الجهود عن التعبير عن القاعدة النحوية والعناصر المشكلة للقاعدة النحوية بالفعل.

لنا أن نسترجع هنا ما استعرضناه في العنوان السابق، وجمعنا شتاته، وصنفنا مسائله مما يتعلّق بمواضيع "أصول النحو" في "الخصائص"، وسنتناول هنا النظر في قيمة ذلك، ومقدار ما حققته تلك الموضوعات من بيان أسس القاعدة النحوية، ولنا على ذلك الملحوظات الآتية:

أولا: لم يقع كلامُ ابن جني على شقَّي القاعدة: السماعي والقياسي متماثلا، بل إن ما يتعلق بالسماع قليل جدا عند مقارنته بما يتعلّق بالقياس. إن "أصول الفقه" في الأساس مجال يركز

على الاستدلال بالأدلة الإجمالية، وكيف تعمل لاستخراج الحكم من المنقول، وقد كانت عناية ابن جني بالشق القياسي وإهمال السماعي تأثرا بطبيعة موضوعات أصول الفقه.

ثانيا: لم يكن كلام ابن جني على الأسس الكبرى في القاعدة النحوية "التعليل، والتأويل، والعامل" متماثلا، بل أسهبَ في التعليل، وقصّر في غيره. إن اهتمام ابن جني بـ "التعليل" أكثر من "التأويل والعامل" سببُه أن التعليل حاضر في أصول الفقه بوصفه ركنا واحدا من أربعةِ أركانٍ للقياس، وهكذا كانت المقولات المتعلقة بالتعليل في أصول الفقه جاهزة لاستيرادها وتطبيقها على التعليل في أصول النحو.

ثالثا: عدم استيفاء الكلام عن "التأويل والعامل" قد استلزم غياب الكلام عن الأسس الثلاثة الكبرى في القاعدة ودور كل واحد منها، وكيف تعمل متضافرة داخل القاعدة، وبعبارة أخرى: استلزم غياب وصف القاعدة بوصفها كلا له أجزاء، وبين تلك الأجزاء علاقات. وإذا كان ابن جني قد ذكر شيئا من آليات "التأويل"؛ مثل الحذف والزيادة ونحوهما، فإنه لم يذكرها بوصفها آليات تأويلية، ولم يذكر وظيفة "التأويل" نفسه في القاعدة النحوية.

نقول هنا: إن القاعدة جمعت المادة اللغوية من أماكن مختلفة (أو قبائل مختلفة) لكنها لا تتجاوز الحدّ المكاني للاحتجاج، ومن أزمنة مختلفة كما لا تجاوز الحدّ الزماني للاحتجاج، وقد حوى ذلك مصادر أساسية مختلفة (الشعر، القراءات، الكلام المتداول)، ولكلٍ من تلك المصادر خصوصيته، ثم مصادر هامشية (الأمثال، الحديث)، ومن بعدُ قسّمت القاعدةُ جملةَ المسموع إلى كثير مقبول وقليل مردود، ثم صنّفت ذلك المقبول إلى مطرد سمّته "الأصل"، وغير مطرد سمّته "خلاف الأصل"، وقد تضافرت عناصر كبرى في القاعدة النحوية لإظهار الانتظامية في اللغة، فـ"التعليل، والتأويل" كان دورُهما الأولُ يتعامل مع خلاف الأصل لإظهاره موافقا للأصل، ثم جاء عنصر "العامل" لإظهار الانتظامية في سمة الإعراب على آخر الكلمات، وهي السمة التي عدّها النحاة من أخص خصائص العربية. تلك هي بإيجاز شديد بنية القاعدة النحوية بوصفها كلا له

أجزاء، ولكل جزء فيها دور مُحدّد. وما نريد قوله هنا: إن تلك هي "البنية الغائبة" عند ابن جني والمؤلفات التالية المدروسة هنا.

وبعد الفراغ من الكلام على "الخصائص" ننتقل إلى المؤلفات الآتية، ونذكر هنا أن تلك المؤلفات قد جاءت أحسن ترتيبا منه، فلسنا بحاجة إلى ما فعلناه في "الخصائص" مِن لمّ ما تفرّق وإعادة تصنيفه، ونبدأ بالحديث هنا عن كتاب "لمع الأدلة" للأنباري، فنقول: قُسّم الكتاب إلى ثلاثين فصلا، ونجد أن قضايا القياس والتعليل قد أخذت الحيز الأكبر من تلك الفصول، فمن ذلك "الفصل العاشر: في القياس"[80]، و"الفصل الحادي عشر: في الرد على من أنكر القياس"، و"الفصل الثاني عشر: في حلّ شُبَه تورد على القياس"، و"الفصل الثالث عشر: في معرفة انقسام القياس"، و"الفصل الرابع عشر: في قياس العلة"، و"الفصل الخامس عشر: في قياس الشبه"، و"الفصل السادس عشر: في قياس الطرد"، و"الفصل السابع عشر: في كون الطرد شرطا في العلة"، و"الفصل الثامن عشر: في كون العكس شرطا في العلة"، و"الفصل التاسع عشر: في جواز تعليل الحكم بعلتين فصاعدا"، و"الفصل العشرون: في إثبات الحُكم في محل النص: بماذا يثبتُ بالنصّ أم بالعلة؟"، و"الفصل الحادي والعشرون: في إبراز الإخالة والمناسبة عند المطالبة"، و"الفصل الثاني والعشرون: في الأصل الذي يرد إليه إذا كان مختلفا فيه"، و"الفصل الثالث والعشرون: في إلحاق الوصف بالعلة مع عدم الإخالة"، و"الفصل الرابع والعشرون: في ذكرِ ما يلحق القياسَ من وجوه الاستدلال". وبهذا العرض لفصول "لمع الأدلة" نجد أن نصفها قد تناول قضايا القياس والتعليل، وسبب ذلك ما تقدّم من كونها مسائل مُنجزة في أصول الفقه فكانت جاهزة لاستنساخها إلى أصول النحو.

أما المحاكاة الأكثر فداحة لعلمٍ غير لُغوي فقد وقعت في الفصول الأُوَل من "اللمع"، ويتمثل ذلك في أن الأنباري صاغ عددا من القضايا في "أصول النحو" بالنقل عن "علم الحديث"، ولا تُقدّم تلك القضايا أي تصوّر ينطلق من داخل عمل نحاة العهد الأوّل، فمن ذلك "الفصل الرابع: في انقسام النقل"، وفيه يتحدث عن تقسيم النقل إلى متواتر وآحاد، و"الفصل الخامس: في شرط

نقل المتواتر"، و"الفصل السادس: في شرط نقل الآحاد"، وفيه تحدّث عن شرط نقل الآحاد، وأنه يجب في ناقل اللغة أن يكون عدلا، و"الفصل السابع: في قبول نقل أهل الأهواء"؛ أي أهل البدع!! وطفقَ ينقلُ كلام المحدّثين وأهل الجرح والتعديل في ذلك، وكلامهم في الرواية عمّن يتديّن بالكذب مثل الخطابية، والتفريق بينهم وبين الخوارج! و"الفصل التاسع: في جواز الإجازة"، أي جواز الرواية بالإجازة، وهي أن يقول الشيخ للتلميذ: "أجزتُ لك الكتاب الفلاني"، وكل تلك المفاهيم والمصطلحات لا تعدو أن تكون استعارة غير موفقة من "علم الحديث" وإقحاما لقضايا أجنبية بالكلية، ولا ترد تلك المفاهيم والمصطلحات عند مُشكّلي القاعدة النحوية من أوائل النحاة لفظا أو مضمونا.

بعد استعراض فصول "اللمع" سنجد أن كثيرا من الملحوظات التي ذُكرت في "الخصائص" تتكرّر هنا، فلم يُخصص الأنباري فصلا واحدا في الكلام على العامل أو التأويل ودورهما في القاعدة النحوية، ولم يتكلم على شيء من الجانب السماعي في القاعدة، وقد غاب بيانُ بنية القاعدة النحوية من جهة بيان دور كل جزء فيها وتضافرها لإنتاج الحكم النحوي.

أما كتاب "الإغراب في جدل الإعراب" فقد قال الأنباري في مقدمته: "إن جماعة مِن الأصحاب اقتضوني بعدَ تلخيصِ كتاب (الإنصاف في مسائل الخلاف) تلخيصَ كتابٍ في جدل الإعراب مُعرّى عن الإسهاب، مُجرّد عن الإطناب، ليكون أول ما صُنّف لهذه الصناعة في قوانين الجدل والآداب، ليسلكوا به عند المجادلة والمحاولة والمناظرة سبيل الحق والصواب"[81]، فهو يقصد أولية في التأليف في الجدل النحوي، ومن هنا يمكن أن نقول إن "الإغراب في جدل الإعراب" يختلف عن غيره مما نستعرضُه هنا؛ فهو ليس كتابا مباشرا في أصول النحو، ولكنه يتعلّق بجدل النحويين الذي ينبغي أن يتأسس على تلك الأصول.

جاء كتاب "الإغراب" في اثني عشر فصلا، على النحو الآتي: "الفصل الأول: في السؤال"، "الفصل الثاني: في وصف السائل"، "الفصل الثالث: في وصف المسؤول به"، "الفصل الرابع: في وصف المسؤول منه"، "الفصل الخامس: في وصف المسؤول عنه"، "الفصل السادس: في

الجواب"، "الفصل السابع: في الاستدلال"، "الفصل الثامن: في الاعتراض على الاستدلال بالنقل"، "الفصل التاسع: في الاعتراض على الاستدلال بالقياس"، "الفصل العاشر: في الاعتراض على الاستدلال باستصحاب الحال"، "الفصل الحادي عشر: في ترتيب الأسئلة"، "الفصل الثاني عشر: في ترجيح الأدلة".

والفصول الستة الأُول عامة، وإن جاء التمثيل لها مرتبطا بقضايا نحوية، ويمكن أن يُقال: إن ملامسة قضايا "أصول النحو" تبتدئ من الفصل السابع؛ إذ بدأ بالكلام عن "أدلة صناعة الإعراب" وعرّف الأنباري كل واحد منها (النقل، القياس، استصحاب الحال)[82]، غير أن الكلام مِن بعدُ قد انصبّ على عملية الجدل بين المتأخرين، وكان "الخلاف بين المذهبين" مُمثلا المادة الأولى للكتاب، ولذلك وردت في كثير من كلامِه عباراتٌ من نحو: "مثل أن يقول الكوفي... فيقول له البصري"[83] أو العكس[84]، ومثل هذا المسلك يظلّ مقتصرا على الجدل النحوي المتأخر، ولا يلامس آليات التقعيد في النحو العربي، كما جرى على أيادي نحاة التقعيد في الزمن المبكر.

وننتقل هنا إلى استعراض المؤلف الأخير، وهو "الاقتراح" للسيوطي، فنقول: يبتدئ نقلُهُ من أصول الفقه حين يصف أصول النحو في مقدّمة كتابه بقوله: "الذي هو بالنسبة إلى النحو كأصول الفقه بالنسبة إلى الفقه"[85]، ثم يعرّف أصول النحو فيقول: "أصول النحو: علم يُبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلته وكيفية الاستدلال بها وحال المُستدِلّ"[86]، وهذا التعريف يكاد يكون اقتباسا حرفيا مِن تعريف أصول الفقه[87]. وأكثر ما يشكل فيه ذيلُه، والمقصود بـ"حال المستدل" في أصول الفقه -أمورٌ تتعلّق بتعريف الاجتهاد وشرائط الاجتهاد وأحكام المجتهدين[88]، وفي شروط المجتهد يُذكر شرط معرفته باللغة والألفاظ الشرعية والعرفية، وأن يكون عارفا بالتخصيص والنسخ وشرائط القياس، وأن يكون عارفا بآيات الأحكام عالما بمواقعها، وأن يكون عارفا بأحاديث الأحكام، وأن يكون عالما بمواقع الإجماع... إلخ[89]. إن مثل تلك المسائل لا وجود لها في أصول النحو، ولا في واقع نحاة تشكيل القاعدة الأوائل، ولم يكن ذكر "حال المستدل" في تعريف السيوطي إلا نتيجة محاكاة مشوّهة لأصول الفقه.

يمضي السيوطي في مقدمته فيقول: "ورتّبتُه على نحو ترتيب أصول الفقه في الأبواب والفصول والتراجم"[90]. نجد هنا أن المحاكاة التي بدأت عند ابن جني محاكاةً مضمونيةً لأصول الفقه علمًا قد ترقّت عند السيوطي لتصبح محاكاة لمؤلفات أصول الفقه شكلا ومضمونا. وقد جاء ترتيب "الاقتراح" مقلّدا لمؤلفات أصول الفقه، ومُفتقِدا لخصوصية "أصول النحو"، وذلك هو جوهر الاحتذاء السلبي الذي سنكتشف هناته.

جاء "الاقتراح" على الترتيب الآتي: "الكتاب الأول: السماع"، "الكتاب الثاني: الإجماع"، "الكتاب الثالث: القياس"، "الكتاب الرابع: استصحاب الحال"، ثم جعل "الكتاب الخامس: أدلّة شتّى"[91]، وعلى هذا التقسيم مآخذ، وبعضها قد تقدّم في الكلام عن المؤلفات السابقة:

الأول: أنه يجمع بين شقي القاعدة النحوية: السماعي والقياسي في سياق واحد ومن دون تمييز، وهذا غير دقيق من جهة التصنيف، ذلك أن النحو العربي يقوم على أمرين؛ أولهما: جمع المادة اللغوية (ما أسماه السماع)، وثانيهما: وضع القاعدة من المادة اللغوية المتنوّعة (ما أسماه القياس)، وبينهما بون شاسع من الناحية الإبستيمولوجية، وهما عمليتان منفصلتان، لكل واحدة منهما إجراءات خاصة.

الثاني: أن السيوطي عرّف السماع، فقال: "وأعني به ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته؛ فشمل كلام الله تعالى، وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم، وكلام العرب... فهذه ثلاثة أنواع لا بد في كل منها من الثبوت"[92]، ولو انطلق صاحب "الاقتراح" من واقع النحاة الأوائل لعرف أن هذا الترتيب لا يوافق عملهم، فقد قدّم القرآن والحديث على كلام العرب المُتضمّن للشعر، وفي ذلك نظر؛ خصوصا تقديم الحديث على الشعر، ومن جهة أخرى استعمل مصطلح "كلام العرب"، وفيه عموم لا يناسب هذا السياق، إذ يجمع ذلك بين "الشعر والكلام المتداول والأمثال"، وكل واحد من ذلك له حكمه الخاص في سياق الحديث عن مصادر الاستشهاد وترتيبها، وجمعُ كلِّ ذلك في مصطلح واحد يفوّت خصوصية كل نوع، والصواب أن مصادر الاستشهاد قسمان؛ المصادر الأساسية، وهي الشعر، والقراءات، والكلام المتداول (سماه بعضهم النثر)، والمصادر

الهامشية، وهي الأمثال، والحديث، وهذا التقسيم بأجزائه المُرتّبة يُعبر عن واقع النحاة الأوائل ويوافق الواقع الإحصائي لأنواع مصادر الاستشهاد في مؤلفاتهم[93].

الثالث: أنه يُغفل العناصر المشكلة بالفعل للقاعدة النحوية، وهي التي تمثل الخصوصية الحقيقية في بنية التقعيد النحوي عند العرب؛ فقد أهمل الكلام عن التعليل والتأويل من جهة، وأهمل الكلام عن العامل من جهة، وكل محاولة لتصوّر بنية النحو العربي تُغفل ما مضى - مُخفِقة لا محالة. وإغفال العناصر المشكلة بالفعل للقاعدة النحوية استلزم إهمال الدور التفصيلي لكل واحد منها داخل القاعدة، وكيف تتضافر لإصدار الحكم النحوي.

الرابع: أنه يرفع قضايا فرعية في النحو إلى مستوى الأصول، ومن ذلك ذكرُ التقسيمِ استصحابَ الحال، وهو من الآليات الجدلية التي ظهرت عند المتأخرين، ولا يرتقي إلى أن يكون قضية في صلب بنية التقيعد النحوي، وكان بإمكانه أن يدرجه في قوله: "أدلة شتى"، ومن ذلك ذكرُ التقسيمِ القياسَ، والسيوطي يعني به القياس الإلحاقي، وذلك القياس عملية حاضرة في القاعدة النحوية، لكنه لا يرق إلى درجة العناصر الأساسية فيها، وكان بإمكانه أن يدرجه في "أدلة شتّى". ومن الحق أن ذكر الاستصحاب والقياس الإلحاقي في هذا السياق ليس إلا تأثّرا بمكانتهما في أصول الفقه.

الخامس: أنه يُقحم في أسسِ القاعدة النحوية ما ليس منها؛ تأثرا بأصول الفقه، ومن ذلك ذكر الإجماع، ولا نقفُ على استعمال "إجماع النحاة" بوصفه آلية من آليات التقعيد النحوي عند الأوائل من نحاة تشكيل القاعدة، مثل: الحضرمي، وأبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، ولا نقف كذلك في كتاب سيبويه على الاستناد إلى إجماع النحاة في تقرير حكم نحوي[94]، وكان على السيوطي أن يفرّق بين طبيعة النحو عند المتقدمين وطبيعته عند المتأخرين، ويمكننا حقا الوقوف في الجدل بين المتأخرين عن الاعتماد على الإجماع، وهم في ذلك الجدل يستندون إلى الإجماع من أجل تأسيس مسائل مختلف فيها على مسائل مجمع عليها[95].

قال السيوطي في أثناء كلامه على الإجماع: "مسألة، وإجماع العرب حجة، ولكن أنّى لنا بالوقوف عليه؟! ومن صوره أن يتكلم العربي بشيء ويَبلُغُهم ويسكتون عليه..."[96]. أدرجَ السيوطي "إجماع العرب" في سياق الكلام على الإجماع، مع أن المقصود بـ"الإجماع" في هذا السياق إجماع المجتهدين في ذلك العلم، وقد قال هو نفسه: "والمراد به إجماع نحاة البلدين: البصرة والكوفة"[97]. أما إجماع العرب" فمسألة عائدة إلى الشق السماعي من القاعدة، وقوله: "ومن صوره أن يتكلم العربي بشيء ويبلغهم ويسكتون عليه" محاولة لتحقيق الإجماع في هذه الصورة، لكنه إجماع من نوع خاص وهو "الإجماع السكوتي"، والإجماع السكوتي من مسائل باب الإجماع في أصول الفقه، وفي حجيّته اختلاف كثير[98]. إن كل هذا الاضطراب هنا سببه ناجم عن محاولة إسقاط مسائل في أصول الفقه على أصول النحو، ليس غير.

وقد تطرق السيوطي إلى مسائل خارجة عن أصول النحو، مثلما فعل ابن جني، بل إن كثيرا من تلك المسائل هي مما ذكره ابن جني نفسه، ومن ذلك الكلام على أصل اللغة؛ أمِن وضع الله هي أم مِن وضع البشر[99]، والفائدة من هذا الخلاف[100]، ومناسبة الألفاظ للمعاني[101]، وأنواع الدلالات النحوية[102]، ومما ذكره خارجا عن أصول النحو ولم يكن له ذكر عند سالفيه، الخلاف في وجود الواسطة بين العربي والأعجمي[103]، وما يُعرف به الأعجمي[104].

ومما يحسب للسيوطي أنه تناول قضايا تتعلّق بالشق السماعي، ومن ذلك الاستدلال بالقراءات القرآنية، والشاذّ منها[105]، والاستدلال بالحديث النبوي ومشكلاته[106]، وتحديد قبائل الاحتجاج[107]، وإشكالية الأخذ من أشعار العرب الجاهليين وهم كفار[108]، وفي الاحتجاج بكلامٍ مجهول قائله[109]، وفي الرواية عن المجهول المُوثَّق كقول الراوي: "حدثني الثقة"[110]، والاختلاف في رواية البيت؛ فيكون الشاهد في رواية من دون رواية[111].

وعدم انطلاق السيوطي من عمل النحاة الأوائل أفقده الدقة في بعض ما ذهب إليه من هذه القضايا، وكذلك عدمُ تفريقه بين مذهب النحاة السمّاعين الأوائل ومذهب النحاة المتأخرين، ويؤكد ذلك الشواهدُ الآتية:

الأول: نقلَ السيوطي إجماع النحاة على الاحتجاج بالقراءة الشاذة[112]، وهذا الإجماع توهّمٌ ليس غير، فالانتقادات التي وُجّهت إلى القراءات السبع -وهي التي عُدت الأصح فيما بعد- بلغت تسعا وسبعين انتقادة[113]، وكان مصدر تلك الانتقادات غالبا النحاة السمّاعين الأوائل. أما جعلُ القراءات السبع في رتبة أولى، والميل إلى قبول ما فيها، فشأنُ مَن تأخرَ من النحاة؛ لأن التراتب بين القراءات وقع بتسبيع ابن مجاهد (ت. 329هـ) الذي نتج عنه وصفُ ما عدا القراءات السبع بالشذوذ[114]، وبعدها ظهرت مؤلفاتُ نحاةٍ تُعنى بالقراءات السبع، ومن ذلك "الحجة للقراء السبعة" و"الحجة في القراءات السبع" لابن خالويه وللفارسي على التوالي، ولا ننسى أنهما كانا تلميذين لابن مجاهد؛ فلا شك في أنهما تأثرا في ذلك به. أما النحاة السمّاعون الأُوَل فلم يعرفوا هذا التراتب الحادّ بين القراءات الذي صنعه التسبيع، فقبلوا وردّوا مما عرفوا من القراءات على وتيرة واحدة.

الثاني: تناول السيوطي تحديد القبائل الحُجج، وكان ذلك بنقله نصَّ الفارابي المشهور، لكن دعوى أبي نصرٍ الفارابي تخالفُ واقعَ الاستشهاد عند النحاة الأُوَل؛ فهي لا تطابق مثلا ما نراه في أقدم مدونة نحوية وأكبرها وأهمها ونعني بها "الكتاب"، إذ إننا نجد عند سيبويه شعراء مِن القبائل التي زعمَ أبو نصر عدمَ أخذ النحاة عنها[115]، وتخالف دعوى الفارابي أيضا واقع الاستشهاد عند الفراء من أئمة الكوفيين[116].

الثالث: عنونَ السيوطي مسألة الاستشهاد بكلامٍ مجهولِ القائل بقوله: "في عدم الاحتجاج بكلام مجهول قائله"[117]، وافتتحها قائلا: "لا يجوز الاحتجاج بشعر أو نثر لا يعرف قائله"، فنقل ما يؤيد المنعَ عن الأنباري في الإنصاف وعن ابن النحاس في التعليقة وعن ابن هشام في تعليقاته على الألفية وعن الطوّاح في كتابه "بغية الآمل"[118]، ثم عاد في الخاتمة ليقول: "ولو صحّ ما قاله لسقط الاحتجاج بخمسين بيتا من (كتاب سيبويه)؛ فإن فيه ألف بيت قد عُرف قائلوها وخمسين مجهولة القائلين"[119]. إن جوهر المشكلة هنا أن صاحب "الاقتراح" وغيره لا يفرّقون بين عمل النحاة السمّاعين الأوائل وعمل النحاة المتأخرين الذين خاضوا في مثل هذه القضايا. أما

نحاة عهد السماع فلم تمثّل رواية أحد الأعلام المعروفين عن مجهول مشكلة عندهم، ولا نعلم فيهم مَن رفض شعرا لأن ناقله المعروف بالثقة لم يسمّ قائله، وأكبر دليل على ذلك ما نقله السيوطي في شأن الأبيات مجهولة القائل عند سيبويه؛ إذ لا نعلم فيها طاعنا، بل إن عدد غير المنسوب من شواهد سيبويه أكثر مما ذكره السيوطي ويربو على مائتي شاهد[120].

يضاف إلى ما مضى أن السيوطي تصوّر المسألة في عنوانها بقوله "كلام"، وفي مفتتح كلامه ذكر الشعر والنثر، لكنه تناول الأول وأهمل الثاني، والنثر ينطبق عليه ما ذكرناه في الشعر؛ ففي كتاب سيبويه أمثلة كثيرة من النثر المجهول القائل، ومن ذلك رواية الخليل عن أعرابي لا يسمّيه[121]، ورواية يونس عن أعرابي لا يسمّيه[122]، وروايات سيبويه نفسه؛ مثل قوله: "وسمعتُ عربيا مرة يقول لرجل سأله..."[123]، وقوله: "سمعت رجلين من العرب عربيين يقولان..."[124]، وقوله: "وسمعت بعضهم يقول..."[125]، والأمثلة في ذلك كثيرة متوافرة.

في الختام نذكر أن مؤلفات "أصول النحو" المختارة للدراسة -قد وقعت في محاكاة ما كان خارجا عن حقل النحو، وكان أهم مجال لذلك التأثر "أصولَ الفقه"، وقد تفاوت ذلك التأثر بين المؤلفات، وفي الوقت نفسه لم تكن قريبة من عمل النحاة الأوائل لتتخذها منطلقا لبناء تصورّاتها عن القاعدة النحوية. ذلك الوضع قد أوقعها في إغفالِ أمور أساسية في القاعدة، أو ذكرِ أمور في القاعدة وليست منها، أو رفعِ أمور فرعية إلى مستوى القضايا الكبرى، وذلك كله أعاقها عن تصوّر بنية القاعدة النحوية على واقعها.

الهوامش والإحالات:

1) هذا الاحتراز غرضه أن لا يردَ علينا مؤلفاتٌ ذُكرت في الروايات التاريخية، وأن يبقى البحث على مستوى ما هو متحقق الوجود ماديا.
2) ابن جني، الخصائص، تحقيق: أحمد علي النجار، دار الهدى، بيروت، (د.ت)، ط2: 2/1.
3) قال تمام حسان: "ولعل ابن السراج حين أطلق على كتابه عنوان (الأصول) قصد إلى أن الكتاب يشتمل على أصول القواعد في الأساس"، د. تمام حسان، الأصول- دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، عالم الكتب، القاهرة، 2000م، (د.ط): 134.

4) يُنظر: ابن السراج، الأصول في النحو، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1985م، ط1: 35/1.
5) يُنظر: السابق: 54/1.
6) يُنظر: السابق: 56/1.
7) يُنظر: السابق: 57/1.
8) يُنظر: ابن النديم، الفهرست، تحقيق: إبراهيم رمضان، دار المعرفة، بيروت، 1997م، ط2: 78.
9) ينظر مثلا ما قاله عن أبي شبل العقيلي: "وله من الكتب كتاب النوادر رأيته بخط عتيق بإصلاح أبي عمر الزاهد نحو ثلاثمائة ورقة"، السابق: 68، وما قاله عن رهمج بن محرر: "وله من الكتب كتاب النوادر رواه عنه محمد بن الحجاج بن نصر الأنباري رأيته نحو مائة وخمسين ورقة، وفيه إصلاح بخط أبي عمر الزاهد"، السابق: 68.
10) ينظر مثلا: ابن جني، الخصائص: 42/1، 117/1، 127/1، 137/1، 31/2، 33/2.
11) السابق: 2/1.
12) السابق: 2/1.
13) يُنظر مثلا: ابن النديم، الفهرست: 84، 87، 88، 93، 101.
14) أما عنوان كتاب الأنباري كما طُبع "لمع الأدلة في أصول النحو" فذيله زيادة من اجتهاد مُحققه: الأفغاني، وقد ورد العنوان بغير "في أصول النحو" عند عدد ممن ترجم للأنباري، يُنظر مثلا: الذهبي، سير أعلام النبلاء، مجموعة من المحققين بإشراف: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1985م، ط3: 114/21، ويُنظر: السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان، (د.ت)، (د.ط): 87/2.
15) ابن جني، الخصائص: 2/1.
16) السابق: 2/1.
17) ابن جني، الخصائص: 31/1.
18) فإذا علمنا كل ذلك فإنه لمن الغريب أن يزعم السيوطي –وهو من علماء القرن العاشر- أنّه أول مَن ألّف في "أصول النحو". قال في مقدمة كتابه: "هذا كتاب غريب الوضع، عجيب الصنع، لطيف المعنى، طريف المبنى، لم تسمح قريحة بمثاله، ولم ينسج ناسج على منواله، في علم لم أسبق إلى ترتيبه، ولم أتقدم إلى تهذيبه، وهو أصول النحو" السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ضبطَه وعلّقَ عليه: عبد الحكيم عطية، راجعه وقدم له: علاء الدين عطية، دار البيروتي، دمشق، 2006م، ط2: 14، وإذا كان السيوطي قصد أولية التأليف الخالص في "أصول النحو" فالأنباري أسبق منه، وقد ألّف كتابيه قبل السيوطي بأكثر من قرنين؛ غير أن السيوطي ذكر في مقدمة "الاقتراح" أنه لم يقف على كتابَي الأنباري إلا بعد تمام كتابه. وقد استغرب الأفغاني (محقق كتابَي الأنباري) من دعوى الأولية عند

السيوطي قائلا: "وسوف يدهش القارئ إذا علم أن أكثر فصول (لمع الأدلة) في الأصول مُدرج ببعض اختصار يسير في كتاب السيوطي (الاقتراح) البالغ مائة صفحة، وأنه نقل فيه كثيرا عن كتب الأنباري..." مقدمة تحقيق كتاب: الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، (د.ت)، ط2: 21.

19) أما السيوطي فقد صرّح بالتأثر فقال في المقدمة: "واعلم أني قد استمديت في هذا الكتاب كثيرا من كتاب الخصائص لابن جني، فإنه وضعه في هذا المعنى، وسماه أصول النحو..." السيوطي، الاقتراح: 15، وأما الأنباري فلا يصرح بذلك، وثمة أمثلة يذكرها الأنباري وهي عند سلفِه ابن جني؛ ذكر الأنباري أن "القوَد" و"الحوَكة" شاذان لا يصح بهما نقض القاعدة، يُنظر: اللمع: 107، وهاتان الكلمتان مما كرره أبو الفتح مُبينا شذوذهما، يُنظر: الخصائص: 149/1، 323/2، 351، 53/3، 54، وينظر التمثيل بأذربيجان باجتماع موانع الصرف فيها في: الأنباري، اللمع: 113، وهي عند: ابن جني، الخصائص: 180/1، ومن أمثلة الأنباري في الاستحسان "أرَضون"، ينظر: اللمع: 134، وهي عند: ابن جني، الخصائص: 138/1 في الاستحسان أيضا.

20) "باب في كمية الحركات"، ابن جني، الخصائص: 120/3.

21) "باب في مطل الحركات"، السابق: 121/3.

22) "باب في هجوم الحركات على الحركات"، السابق: 347/3.

23) "باب محل الحركات من الحروف؛ أمعها أم قبلها أم بعدها"، السابق: 321/3.

24) "باب في الاشتقاق الأكبر"، السابق: 133/2.

25) "باب في الإدغام الأصغر"، السابق: 139/2.

26) "باب في تدخل الأصول الثلاثية والرباعية والخماسية"، السابق: 44/2.

27) "باب القول على فوائت الكتاب"، السابق: 185/3.

28) "باب القول على النحو"، السابق: 34/1، "باب القول على الإعراب"، السابق: 35/1، "باب القول على البناء"، السابق: 37/1.

29) "باب القول على الفصل بين الكلام والقول"، السابق: 5/1.

30) "باب في شجاعة العربية"، السابق: 360/2، وتكلم على حذف الجملة، والخبر، والمضاف، والمضاف إليه، والموصوف، والصفة، والمفعول به، والظرف، والمعطوف والمعطوف عليه، والمستثنى، وخبر إن مع النكرة، وخبر إن مع المعرفة، والمفعول الثاني، وخبر كان، والمنادى، والتمييز، والحال، والمصدر، والفضلة، والفعل مع الفاعل، والفاعل، والحرف.

31) الفروق والفصول، السابق: 390/2، وتكلّم على الفصل بين المضاف والمضاف إليه، والفعل والفاعل بأجنبي، والمبتدأ والخبر، والجازم والمجزوم، والناصب للفعل وفعله.

32) "باب في زيادة الحروف"، السابق: 273/2.

33) "باب في استعمال الحروف بعضها مكان بعض"، السابق: 306/2.
34) "تحريف الحرف"، السابق: 440/2، وتكلم على تحويل "ثمّ" إلى "فمّ"، و"سوف" إلى "سو"، وتخفيف "رب" ونحو ذلك.
35) "فصل في التقديم والتأخير"، السابق: 382/2.
36) "باب في قوة اللفظ لقوة المعنى" ابن جني، الخصائص: 264/3، "باب في تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني"، السابق: 145/2، "باب في إمساس الألفاظ أشباه المعانى"، السابق: 152/2.
37) "باب القول على أصل اللغة؛ أإلهام هي أم اصطلاح"، السابق: 40/1، صحيح أننا اليوم نعد الكلام على أصل اللغة والقول بأنها إلهام -مما له أثر جوهري في رؤية النحاة للغة ومما شكل طريقة التحليل فيها، لكن تناول ابن جني لذلك لم يقع على هذا المستوى.
38) "باب في هذه اللغة؛ أفي وقت واحد وضعت أم تلاحقَ تابعٌ منها بفارط"، السابق: 28/1.
39) "باب في هل يجوز لنا في الشعر من الضرورة ما جاز للعرب أو لا؟"، السابق: 323/1.
40) "باب في فرق بين الحقيقة والمجاز"، السابق: 442/2، "باب في أن المجاز إذا كثرَ لحقَ بالحقيقة"، السابق: 447/2.
41) "باب فيما يؤمنه علم العربية من الاعتقادات الدينية"، السابق: 350/3.
42) "باب في سقطات العلماء"، السابق: 351/3.
43) "باب ذكر علل العربية؛ أكلامية هي أم فقهية"، السابق: 48/1.
44) "باب في أن العرب قد أرادت من العلل والأغراض ما نسبناه إليها وحملناه عليها"، السابق: 237/1.
45) "باب في الرد على من اعتقد فساد علل النحويين لضعفه هو في نفسه عن أحكام العلة"، السابق: 184/1.
46) "باب في تخصيص العلل"، السابق: 144/1.
47) "باب في تعارض العلل"، السابق: 166/1.
48) "باب ذكر الفرق بين العلة الموجبة والعلة المجوّزة"، السابق: 164/1.
49) "باب في أن العلة إذا لم تتعد لم تصح"، السابق: 169/1.
50) "باب في العلة وعلة العلة"، السابق: 173/1.
51) "باب في حكم المعلول بعلتين"، السابق: 174/1.
52) "باب في إدراج العلة واختصارها"، السابق: 181/1.
53) "باب في دور الاعتلال"، السابق: 183/1.
54) "باب في الاعتلال لهم بأفعالهم"، ابن جني، الخصائص: 186/1.
55) "باب في الزيادة في صفة العلة لضرب من الاحتياط"، السابق: 194/1.
56) "باب في بقاء الحكم مع زوال العلة"، السابق: 157/3.

57) "باب في فرق بين البدل والعوض"، السابق: 265/1.
58) "باب في الاستغناء عن الشيء بالشيء"، السابق: 266/1.
59) "باب في الجوار"، السابق: 218/3.
60) "فصل في الحمل على المعنى"، السابق: 411/2.
61) "باب في تعارض السماع والقياس"، السابق: 117/1.
62) "باب في الشيء يرد فيوجب له القياس حكما ويجوز أن يأتي السماع بضده؛ أيقطع بظاهره أم يتوقف إلى أن يرد السماع بجلية حاله"، السابق: 66/3.
63) "باب في جواز القياس على ما يقلّ ورفضه فيما هو أكثر منه"، السابق: 115/1.
64) "باب في امتناع العرب من الكلام بما يجوز في القياس"، السابق: 391/1.
65) "باب فيما يرد عن العربي مخالفا لما عليه الجمهور"، السابق: 385/1.
66) "باب في الشيء يسمع من الفصيح لا يسمع من غيره"، السابق: 21/2.
67) "باب في مقاييس العربية"، السابق: 1/ 109.
68) "باب في صدق النقلة وثقة الرواة والحملة"، السابق: 309/3.
69) "باب في ترك الأخذ عن أهل المدر كما أخذ عن أهل الوبر"، السابق: 5/2.
70) "باب في العربي الفصيح ينتقل لسانه"، السابق: 12/2.
71) "باب اختلاف اللغات وكلها حجة"، ابن جني، الخصائص: 10/2.
72) "باب في العربي يسمع لغة غيره؛ أيراعيها ويعتمدها أم يلغيها ويطرح حكمها"، السابق: 14/2.
73) "باب في الفصيح يجتمع في كلامه لغتان فصاعدا"، السابق: 370/1.
74) "باب في تركّب اللغات"، السابق: 374/1.
75) "باب في الاعتراض"، السابق: 335/1.
76) "باب في الاحتجاج بقول المخالف"، السابق: 188/1.
77) "باب في الدور والوقوف منه على أول رتبة"، السابق: 208/1.
78) "باب القول على إجماع أهل العربية؛ متى يكون حجة"، السابق: 189/1.
79) السابق: 2/1.
80) للنظر في الفصول عنواناتها يُنظر: فهرس لمع الأدلة، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، (د.ت)، ط2، وقد اتخذنا هذه الإحالة العامة هنا تخفيفا على الحواشي وتجنبا لتكرارها، وسنفعل الأمر نفسه فيما يأتي.
81) الأنباري، الإغراب: 34.
82) يُنظر: الأنباري، اللمع: 45 وما بعدها.
83) ينظر مثلا: الأنباري، الإغراب: 47، 49، 52، 55-56.

84) ينظر مثلا: السابق: 47-48، 48-49، 57، 58.

85) السيوطي، الاقتراح: 15.

86) السابق: 21.

87) مثلا قال الرازي: "أصول الفقه عبارة عن مجموع طرق الفقه وكيفية الاستدلال بها وكيفية حال المستدل بها"، الرازي، المحصول، دراسة وتحقيق: د. طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1992م، ط2: 80/1.

88) يُنظر: السابق: 5/6.

89) يُنظر: الرازي، المحصول: 21/6 وما بعدها.

90) السيوطي، الاقتراح: 16.

91) والسيوطي بالأصل متأثر بالأنباري؛ فقد قال الأخير: "وأدلة صناعة الإعراب ثلاثة: نقل وقياس واستصحاب حال"، الأنباري، الإغراب: 45.

92) السيوطي، الاقتراح: 39.

93) يُنظر مثلا إحصاء مصادر الاستشهاد عند سيبويه في: د. حسام قاسم، الأسس المنهجية للنحو العربي، دار الآفاق العربية، القاهرة، 2007م، ط1: 130-131.

94) ومن النادر أن يستعمل سيبويه عبارة تعزو إلى النحاة بصيغة الشمول الكلي، ومن ذلك قوله: "... وإلا خالف جميعَ العرب والنحويين" سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، (د.ت)، ط1: 19/2، وقوله: "... فالعرب تنصب هذا والنحويون أجمعون" السابق: 391/2، وأقل من ذلك قوله: "ولا يَختلف النحويّون في نصبِ التبّ إذا قلت: وَيحٌ له وتبّا له"، السابق: 334/1.

95) يُبيّن ذلك تتبعُ استعمالِ الأنباري مصطلحي "أجمعنا" و"أجمعوا"، ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، القاهرة، 2003م، ط1: 9/1، 18/1، 34/1، 68/1، 98/1. ونجد عند ابن جني تأرجحا في موقفه من الإجماع؛ فقد قال: "اعلم أن إجماع أهل البلدين إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألّا يخالف المنصوص والمقيس على النصوص. فأما إن لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه"، وزاد على ذلك أن عدم اجتماع الأمة على الخطأ لا يشمل علما منتزعا من استقراء اللغة، ثم عاد ليقول: "إلا أننا -مع هذا الذي رأيناه وسوغناه مرتكبةً- لا نسمح له بالإقدام على مخالفة الجماعة التي قد طال بحثها وتقدم نظرها"، ينظر: ابن جني، الخصائص: 189/1-190، ويبدو أن سبب التأرجح يعود إلى أنه أقرب عهدا بتقعيد الأوائل ممن كتب في أصول النحو بعده.

96) يُنظر: السيوطي، الاقتراح: 74.

97) يُنظر: السيوطي، الاقتراح: 25.

98) يُنظر: الرازي، المحصول: 153/4.

99) يُنظر: السيوطي، الاقتراح: 25.
100) يُنظر: السابق: 26.
101) يُنظر: السابق: 27.
102) يُنظر: السابق: 29.
103) يُنظر: السابق: 36.
104) يُنظر: السابق: 36.
105) يُنظر: السابق: 39.
106) يُنظر: السابق: 43.
107) يُنظر: السابق: 47.
108) يُنظر: السابق: 51.
109) يُنظر: السابق: 59.
110) يُنظر: السابق: 61.
111) يُنظر: السابق: 62.
112) "وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياسا معلوما، بل ولو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه، وإن لم يجز القياس عليه..."، السابق: 39.
113) يُنظر: د. محمد عبد الخالق عضيمة، دراسات في القرآن الكريم-القسم الأول، دار الحديث، القاهرة، (د.ت)، (د.ط): 34 وما بعدها.
114) قال مُحققو "المحتسب": "ألّف ابن مجاهد على رأس المائة الثالثة من الهجرة كتاب (القراءات السبعة)؛ فانقسمت القراءات إلى شاذة وغير شاذة، وغلبَ وصفُ الشاذ على ما عدا القراءات السبع..."، يُنظر: مقدمة كتاب: ابن جني، المتحسب تحقيق: علي النجدي ناصف وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، لجنة إحياء كتب السنة، القاهرة، 1994م، (د.ط): 11/1.
115) أبان خالد (جُمْعَة) ذلك إبانة وافية، يُنظر: د. خالد عبد الكريم جمعة، شواهد الشعر في كتاب سيبويه، الدار الشرقية، مصر الجديدة، 1989م، ط2: 300-301.
116) يُنظر: أحمد الشايب عرباوي، أصول اللغة والنحو بين الأخفش والفراء من خلال كتابيهما "معاني القرآن"، رسالة دكتوراه، 2014م، الجزائر، جامعة محمد خيضر، كلية الآداب واللغات، قسم اللغة العربية: 110.
117) يُنظر: السيوطي، الاقتراح: 59-60.
118) يُنظر: السابق: 59-61.
119) يُنظر: السابق: 61.

120) يُنظر: د. رمضان عبد التواب، بحوث ومقالات في اللغة (أسطورة الأبيات الخمسين في كتاب سيبويه)، مكتبة الخانجي-القاهرة، دار الرفاعي- الرياض، 1982م، ط2: 89.

121) يُنظر: سيبويه، الكتاب: 279/1.

122) يُنظر: السابق: 411/2.

123) السابق السابق: 411/2.

124) السابق: 27/2-28.

125) السابق: 182/4.